للاستفادة من الخدمات العلاجية للتأمين الصحي

ماجد المطيري يقترح إضافة ذوي الاحتياجات الخاصة إلى تأمين «عافية»

أعلن النائب ماجد المطيري تقدمه باقتراح برغبة لإضافة شريحة المواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى أحكام القانون رقم 114 لسنة 2014 وذلك للاستفادة من الخدمات العلاجية للتأمين الصحي والمعروف باسم عافية.

وقال المطيري في اقتراحه:

وفقا لنصوص دستور دولة الكويت فقط نص في مادته الحادية عشرة على أن الدولة تكفل المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية، كما نص عليه في المادة 15 من عناية الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة.

وحيث إن القانون رقم «114» لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين تم وضعه للمواطنين المتقاعدين باعتبارهم الأحوج إلى التأمين الصحي من جانب الدولة حتى توفر لهم البدائل التمويلية مساهمة منها في تخفيف النفقات الصحية الملقاة على عاتقهم، إضافة إلى العمل على توسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص في أداء الخدمات الصحية للمواطنين المتقاعدين.

ماجد المطيري

وإذا كان القانون السابق قد تم وضعه باعتبار أن المتقاعدين هم الشريحة الأحوج للتأمين الصحي ، فإن المواطنين من ذوي الإعاقة لا يقلون احتياجًا عنهم، بل قد يفوقونهم احتياجًا في هذا الشأن، خاصة في ظل تردي الخدمات الصحية في القطاع الحكومي والازدحام الشديد في المستشفيات والمستوصفات المكتظة بالمرضى من المواطنين والوافدين وصعوبة الحصول على مواعيد للمراجعة، فضلا عن نقص الأدوية، كل ذلك أدى إلى التوجه للعلاج في المستشفيات الخاصة التي يتوفر فيها أحدث الأجهزة والمعدات ومختلف الأطباء الاستشاريين في مختلف فروع الطب، إلا أن العلاج فيها باهض ومكلف ولا يستطيع المواطنون من ذوي الإعاقة تحمل تكاليفه نظرًا لقلة دخلهم وعدم كفايته لاحتياجاتهم الشخصية.

وحيث إن القانون السالف الذكر نص في مادته الثانية على أن «تسري أحكام هذا القانون على المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ويجوز إضافة شرائح أخرى بقرار يصدره الوزير».

والمقصود بالوزير هنا هو وزير الصحة.

ونظرًا لأن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من أكثر الفئات حاجة لبطاقة «عافية» خاصة وأن رواتبهم التي يتقاضونها غير كافية لتلقي العلاج في المستشفيات الخاصة والحصول على الرعاية الصحية المناسبة لإعاقتهم، وسبق أن رفضت شركات التأمين شمولهم في بطاقة عافية، لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

نص الاقتراح:

أولا: قيام معالي السيد وزير الصحة - وفقا للمادة الثانية من القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي - بإصدار قرار بإضافة شريحة المواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى أحكام القانون رقم 114 لسنة 2014 وذلك للاستفادة من الخدمات العلاجية للتأمين الصحي والمعروف باسم عافية.

ثانيًا: يقصد بالشخص ذي الإعاقة: كل من يعاني اعتلالات دائمة كلية أو جزئية تؤدي إلى قصور في قدراته البدنية أو العقلية أو الحسية قد تمنعه من تأمين مستلزمات حياته أو المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.

الكندري يسأل وزير التجارة عن التزام «هيئة الصناعة» بقانون البيئة

عبدالله الكندري

وجه النائب عبدالله الكندري سؤالا برلمانيا لوزير التجارة والصناعة خالد الروضان حول مدى التزام الهيئة العامة للصناعة بقانون حماية البيئة رقم «42» لسنة 2014 وتعديلاته.

وطلب الكندري إفادته وتزويده بالآتي:

1. نسخه من جميع الموافقات البيئية الصادرة من الهيئة العامة للبيئة لجميع المناطق الصناعية والحرفية ومناطق التخزين ومواقع دراكيل الرمال، ومواقع تجمع الإطارات التابعة للهيئة العامة للصناعة.

2. في حال عدم وجود دراسات بيئية حسب نص المادة «16» من القانون المذكور.. يرجى إفادتي بالأسباب وإجراءات الهيئة للالتزام بإعدادها وفقا للقانون.

3. كشف بعدد وأنواع المنشآت التي تصدر عنها نفايات مشعة منخفضة الإشعاع ونسخه من التراخيص الصادرة من الجهات المعنية بشأن تداول هذه النفايات وآلية متابعة الهيئة العامة للصناعة لها حسب ما تنص عليه المادة «26» من القانون المذكور.

4. الإجراءات التفصيلية التي اتخذتها الهيئة العامة للصناعة لتطبيق أحكام المادة «35» من القانون المذكور وأسباب عدم إقامة محطات المعالجة حتى تاريخ ورود هذا السؤال رغم مضي «5» سنوات على صدور القانون، وبيان خطة الهيئة التفصيلية للالتزام بإنشاء هذه المحطات خلال الفترة الزمنية المحددة بالقانون «7 سنوات» على أن يشمل ذلك المبالغ المالية المرصودة والآلية المعتمدة لإنشائها وإدارتها.

5. الإجراءات التفصيلية التي اتخذتها الهيئة العامة للصناعة لتطبيق أحكام المادة «37» من القانون المذكور على نطاق المصانع والمنشآت والمواقع التابعة لها، مع تزويدي بالكميات التي حصرت وأزيلت من المخلفات الاسيستية والكميات المتبقية والخطة المحددة لها.

6. إجراءات الهيئة العامة للصناعة لتطبيق أحكام المادة «38» من القانون المذكور وبيان خطط الهيئة للرقابة على شبكات الصرف الصحي وشبكات الأمطار وصيانتها في جميع المناطق التابعة لها ، مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

7. إجراءات الهيئة العامة للصناعة لتطبيق أحكام المادة «117» من القانون المذكور وما تم بشأن إنشاء انظمة الرصد والمراقبة البيئية للمشاريع ومواقع العمل التابعة للهيئة في المواقع الصناعية والحرفية والتخزينية ومواقع تجميع الإطارات مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك».

تتمات

الغانم : الوزير

وردًا على سؤال صحافي بشأن ما صرح به النائب محمد هايف المطيري ، عن عدم حضور وزير المالية الدكتور نايف الحجرف اجتماع اللجنة المالية، قال الغانم « لم أسمع عن تصريح الأخ محمد هايف ، ولكن أنا لم أوجه أي دعوة إلى الأخ وزير المالية».

وذكر أن « وزير المالية في مهمة رسمية حسب المعلومات التي لدي في لندن ، ولم أوقع أي دعوة لوزير المالية لأنه لم يصلني من اللجنة أي طلب لتوجيه الدعوة إلى وزير المالية».

وأوضح أنه فيما يتعلق بمناقشة موضوع الاستبدال وفوائد القروض ، وما تم نقاشه أثناء الاستجواب وما أثارته النائبة صفاء الهاشم وبعض النواب الآخرين، فوفقًا للوائح فإن التقرير سحب في نفس يوم جلسة الاستجواب وهو موجود الآن في اللجنة.

وأشار إلى أن أي عضو سواء كان النائب محمد هايف أو الآخرين يستطيع أن يتقدم باقتراح بقانون إذا كانت اللجنة تناقش هذا الموضوع، مبينًا أنه « إذا كان الموضوع عاديًا وفق المادة 97 من اللائحة الداخلية ، فيحال إلى اللجنة التشريعية ومن ثم إلى اللجنة المالية».

واستطرد الغانم قائلًا : « لكن إذا كان الموضوع مرتبطًا بموضوع تناقشه اللجنة واللجنة سحبت التقرير ، فإنه من الممكن التقدم باقتراح بقانون والرئيس وفق المادة 99 يمكنه إحالة هذا القانون إلى اللجنة ، وبعد ذلك تبدأ اللجنة في توجيه الدعوة إلى المعنيين سواء كان وزيرًا أو مسؤولًا أو قياديًا أو غيره».

وأكد الغانم أنه خلال هذه الفترة لم يتم توجيه أي دعوة إلى وزير المالية وأنه لم يوقع على أي دعوة ، موضحًا أن « الدعوة لا تأتي من الرئيس بمزاجه، بل تأتي إذا طلبت اللجنة أو رئيسها دعوة هذا الوزير المختص».

وأضاف « في حال استلامي شيئًا من اللجنة المالية فبالتأكيد سأوجه الدعوة بشكل مباشر، فالإجراء هو أن يتقدم النائب باقتراح بقانون أو الحكومة بمشروع بقانون».

وقال : « إذا تقدم النائب باقتراح بقانون فالدورة هي من الرئيس إلى اللجنة التشريعية وبعدها اللجنة المختصة ، وفي هذه الحالة فهي اللجنة المالية وإذا كان مرتبطا بموضوع تناقشه اللجنة المعنية ، فيستطيع الرئيس بشكل مباشر أن يحيله وفق المادة 99 من اللائحة إلى اللجنة، وبعدما تبدأ اللجنة ببحث هذا الموضوع توجه الدعوات إلى من تراه لحضور اجتماعات اللجنة، ويكون توجيه الدعوات من خلال الرئيس».

«الفوائد الربوية»

الربوية الفوائد الربوية، ولكن لم يحضر أحد».

أضاف : « كون الوزير لم يحضر اليوم فسامنحه مهلة إلى الغد، فإما أن يحضر هو أو من ينوب قبل انتهاء اجتماع اللجنة المالية الأحد أو الإثنين ، للموافقة على التعديلات ، أو أن يتحمل المسؤولية لإخلاله وحنثه بالقسم الذي أقسم عليه مرتين أمام سمو الأمير وأمام أعضاء مجلس الأمة ، بأن يؤدي أعماله بالأمانة والصدق».

وأكد أن على الوزير مسؤولية في تنفيذ وعوده، كما أن على النواب مسؤولية أمام الشعب الكويتي ، بألا يمر هذا الأمر مرور الكرام.

وقال : «هذه المنصة التي تعهد وهو يعتليها سوف يعود إليها قريبا إن لم ينفذ ، وهذه رسالة للوزير إن كان لا يريد العودة للمنصة هذا الأسبوع».

وفي رد سريع على تهديد هايف أكد وزير المالية الدكتور نايف الحجرف ، حرص الحكومة على التعاون مع مجلس الأمة لكل ما يحقق الصالح العام.

جاء ذلك في تصريح صحفي للوزير الحجرف ، عقب وصوله الى لندن، للمشاركة في أعمال مؤتمر بعنوان «دور القطاع الخاص في مستقبل الاقتصاد الكويتي» ، والذي سيبدأ أعماله اليوم الاثنين ، بتنظيم من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية.

وقال الحجرف ردا على ما أثير حول تعديل نظام الاستبدال في قانون المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية ، انه لم يقدم أي مشروع بقانون او اقتراح بقانون بهذا الخصوص.

وأوضح ان لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية لم توجه له دعوة لحضور اجتماعها الذي عقدته أمس ، مؤكدا في هذا السياق مد يد التعاون مع المجلس.

وشدد الحجرف على «أهمية دراسة القوانين بشكل متكامل حفاظا على سلامة القوانين والمنظومة التشريعية».

وأشار الى انه تمت مناقشة مجموعة من المقترحات مع عدد من اعضاء مجلس الأمة خلال الفترة الماضية ، على ان تتم مناقشتها باستفاضة من خلال اللجان المختصة وفقا لما نص عليه الدستور واللائحة ، خاصة بعد أن استرد رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية التقرير الخاص بالاستبدال لمناقشته في اللجنة.

ولي العهد السعودي

وأكد أن دور المملكة داعم للاستقرار والسلام وهو النهج الذي سارت عليه المملكة منذ تأسيسها، الساعي دوما لنبذ التفرقة والطائفية والتطرف والحفاظ على وحدة واستقرار المنطقة والسلم الدولي.

أضاف أن للمملكة دورا مهما في المجتمع الدولي يتمثل في جهودها ، من أجل تأمين وصول إمدادات النفط عبر الممرات الحيوية التي تحيط بها ، وذلك في سبيل حماية استقرار الاقتصاد العالمي.

وقال ان ذلك «عكس ما يقوم به النظام الإيراني ووكلاؤه الذين قاموا باعمال تخريبية لأربع ناقلات بالقرب من ميناء الفجيرة ، منها ناقلتان سعوديتان مما يؤكد النهج الذي يتبعه هذا النظام في المنطقة والعالم أجمع».

وبين «ان يد المملكة كانت دائما ممدودة للسلام مع إيران وذلك لتجنيب المنطقة وشعوبها ويلات الحروب والدمار ، حتى ان المملكة أيدت الاتفاق النووي مع إيران وكنا نأمل أن يستغل النظام الإيراني هذه المبادرة لتغيير تصرفاته تجاه دول المنطقة ، لكن للأسف ما حدث هو أن إيران استغلت العائد الاقتصادي من الاتفاق في دعم أعمالها العدائية بالمنطقة».

وأوضح انه «لذلك أيدت المملكة إعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران ، وذلك إيمانا منا بضرورة اتخاذ المجتمع الدولي موقفا حازما تجاه إيران ، وفي الوقت نفسه اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من قدرة النظام على نشر الفوضى والدمار في العالم أجمع».

وأشار إلى أن «ما شهدناه من أحداث أخيرة في المنطقة، بما فيها استهداف المضخات التابعة لشركة أرامكو ، من قبل ميليشيا الحوثيين المدعومة من إيران ، يؤكد أهمية مطالبتنا للمجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم أمام نظام توسعي يدعم الإرهاب وينشر القتل والدمار على مر العقود الماضية ليس في المنطقة فحسب بل في العالم أجمع».

وأشار إلى أن ما يؤكد أهمية ذلك هو ما شهدناه من أحداث أخيرة في المنطقة ، بما فيها استهداف المضخات التابعة لشركة «أرامكو» .

إلى ذلك، رأى أن الاضطرابات السياسية في المنطقة مصدرها داعش والقاعدة والإخوان وسياسات إيران.

وتعهد ولي العهد بالمضي «من دون تردد في التصدي بشكل حازم لكل أشكال التطرف والطائفية والسياسات الداعمة لهما»، مشددا على أن السعودية «لن تضيع الوقت في معالجات جزئية للتطرف، فالتاريخ يثبت عدم جدوى ذلك».

وفي ما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة، أعلن الأمير محمد بن سلمان أن السعودية تنظر «بأهمية كبيرة للعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة»، باعتبارها «عاملا أساسيا في تحقيق أمن المنطقة واستقرارها». وأعرب عن ثقته بأن «علاقاتنا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة لن تتأثر بأي حملات إعلامية أو مواقف من هنا وهناك». لافتا إلى أن المملكة «تسعى دائما لتوضيح الحقائق والأفكار المغلوطة لدى بعض الأطراف في الولايات المتحدة وغيرها من الدول، ونستمع لما يطرح ونستفيد من الطرح المنطقي والموضوعي، لكن في نهاية الأمر أولويتنا هي مصالحنا الوطنية».

أما عن السودان، فلفت إلى أن بلاده يهمها كثيراً أمن السودان واستقراره، «ليس للأهمية الاستراتيجية لموقعه وخطورة انهيار مؤسسات الدولة فيه فحسب، ولكن نظرا أيضا إلى روابط الأخوة الوثيقة بين الشعبين». ووعد بالاستمرار «في موقفنا الداعم لأشقائنا السودانيين في مختلف المجالات حتى يصل السودان إلى ما يستحقه من رخاء وازدهار وتقدم».

أما فيما يخص الأزمة السورية، فقال إن الرياض تعمل مع الدول الصديقة لتحقيق أهداف، بينها «هزيمة تنظيم داعش، ومنع عودة سيطرة التنظيمات الإرهابية، والتعامل مع النفوذ الإيراني المزعزع للاستقرار في سوريا، واستخدام الوسائل المتاحة كافة لتحقيق الانتقال السياسي وفق القرار 2254، بما يحافظ على وحدة سوريا».

الكويت تجدد

ومحاسبة المسؤولين عن هذه الاعمال الإجرامية.

كما جدد اعتبار الكويت تلك الهجمات انتهاكا سافرا للقانون الدولي ، وتهديدا خطيرا لسلامة الملاحة البحرية في هذه المنطقة الحيوية من العالم. وشدد السفير العتيبي على دعم الكويت ومساندتها لمناقشة هذه المسألة في مجلس الامن وابقائها قيد النظر.

وفي ضوء تولي الكويت الرئاسة الدورية لمجلس الأمن حاليا دان أعضاء الهيئة الأممية بالإجماع الهجوم الذي وقع على ناقلتي النفط في خليج عمان الخميس الماضي واصفين الحدث بأنه انتهاك للقانون الدولي وعمل اجرامي.

كما دان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ، في وقت سابق ، استهداف ناقلتي نفط في خليج عمان.

وقال في كلمته خلال ترؤسه الجلسة الأولى بين مجلس الأمن والجامعة العربية بنيويورك ، إن الاستهداف يأتي ضمن سلسلة مستمرة من الأعمال التخريبية التي تمس سلامة الممرات المائية وتقوض أمن الطاقة في العالم مما يهدد الأمن والسلم الدوليين.

وجدد في هذا الصدد دعوة المجتمع الدولي لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة كافة للحيلولة دون المزيد من التوتر في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

الغيص : مكافآت

وقال الغيص في تصريح صحفي: تستقبل إدارة الموارد البشرية جميع المسجلين في الهيئة الإدارية وإفرازهم في قطاعات وزارة التربية ، حسب رغبة وحاجة كل إدارة، أما أعضاء الهيئة التعليمية فيكون إفرازهم حسب عنوان البطاقة المدنية لكل مرشح وذلك عن طريق المناطق التعليمية.

أضاف أنه بناء على قرارات ديوان الخدمة المدنية فقد أصبح الترفيع الوظيفي لأعضاء الهيئة التعليمية من خلال المناطق التعليمية، مبينا أن هناك فرق قد تم تشكيلها بالمناطق للنظر في ملفات المعلمين والمعلمات وإستكمال إجراءات المستحقين للترفيع الوظيفي.

وقال الغيص : أما فيما يتعلق بالتعاقدات الخارجية للعام الدراسي القادم 2019-2020 والتي تكمن في 780 تعاقد محلي وخارجي ، تمت مخاطبة سفارات دولة الكويت بالخارج للإعلان عن التخصصات المطلوبة لقطاع التعليم العام من المعلمين والمعلمات، وتم مخاطبة وزارة الخارجية الكويتية بذلك، مبينا انه تم فتح موقع إلكتروني خاص بوزارة التربية لإدارة الموارد البشرية لاستقبال طلبات الراغبين بالعمل في وظائف الهيئة التعليمية والإدارية حسب التخصصات والشروط والضوابط والخبرات المطلوبة من خلال إعلانات سفارات دولة الكويت بالمملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية تونس ودولة فلسطين.

واستطرد الغيص: أما التعاقد المحلي فقد تم فتح موقع خاص به لتقديم الطلبات، وتم جمع تلك الطلبات وإرسالها لقطاع التعليم العام لاستكمال الإجراءات الفنية كالاختبارات والمقابلات الشخصية.

وبشأن إنهاء الخدمة، أوضح انه تم فتح صالات لاستقبال المراجعين من المواطنين والوافدين لإنهاء إجراءاتهم.

وحول الترقية بالاختيار أوضح الغيص أنها تتم عن طريق ديوان الخدمة المدنية حسب الدرجات المتوفرة ، وبموافقة وزارة المالية وحسب الشروط والضوابط الخاصة المعتمدة من قبل الديوان.

وأشار إلى أن الوظائف الإشرافية الشاغرة ستعلن كل منطقة تعليمية عنها بالنسبة لأعضاء الهيئة التعليمية العاملين بمدارس وزارة التربية، أما موظفو ديوان عام الوزارة فسيتم الإعلان عنها من خلال القطاع، مؤكدا أن جميع إعلانات الوظائف الإشرافية تكون عن طريق الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة التربية.

وبين الغيص أنه تم إصدار قرار منح مكافآت خاصة للعاملين في الخدمات المساندة ، كالخدمات الاجتماعية والنفسية والتقنيات والمكتبات حيث تتم من خلال ضوابط أصدرها مجلس الخدمة المدنية، مؤكدا أن إدارة الموارد البشرية تعمل على فتح الملفات وتفعيل القرارات التي تختص بالمخصصات المالية التي أقرها مجلس الخدمة المدنية.

في سياق ذي صلة باشرت لجنة التعاقدات الخارجية في وزارة التربية الكويتية اليوم الأحد عملها في عمان لاستقطاب 175 معلما ومعلمة من الجنسية الأردنية للعام الدراسي (2019 - 2020).

وأكد سفير الكويت لدى الأردن عزيز الديحاني ل «كونا» ، بعد اطلاعه على سير إجراءات عمل اللجنة ، حرص وزارة التربية الكويتية على اختيار الكفاءات من الدول الشقيقة بما ينعكس على مستوى التعليم في الكويت.

وشدد على الثقة بقدرة أعضاء الهيئة التدريسية في الأردن على تلبية احتياجات وزارة التربية الكويتية وفق المعايير الموضوعة ، معربا عن الأمل بتحقيق تطلعات الوزارة من حيث استيفاء الأعداد المطلوبة ضمن الخطة التعليمية.

من جانبه قال المدير العام لمنطقة مبارك الكبير التعليمية رئيس وفد لجنة التعاقدات الخارجية إلى الأردن منصور الديحاني ، إن اللجنة تتطلع للتعاقد مع 175 معلما ومعلمة وفقا للضوابط والشروط الموضوعة من الوزارة ومجلس الخدمة المدنية ، من حملة الشهادات الجامعية في تخصصات اللغة الإنجليزية والعلوم والرياضيات.

أضاف أن اللجنة استقبلت خلال الساعات الأولى من عملها عددا كبيرا من المعلمين والمعلمات الأردنيين الراغبين في العمل بمجال التدريس في الكويت ، موضحا أنها مستمرة في استقبال طلبات المتقدمين إلى يوم الخميس المقبل.

وعن التخصصات المرغوب فيها ، قال إن اللجنة تسعى إلى استقطاب المعلمين والمعلمات في تخصصات العلوم والرياضيات والانجليزي موضحا أنها تهدف إلى التعاقد مع 40 معلما في مادة الإنجليزي و50 معلما و40 معلمة في مادة الرياضيات.

أضاف أنها تستهدف أيضا التعاقد مع 10 معلمين و10 معلمات في مادة الفيزياء ، و10 معلمين في مادة الكيمياء و10 معلمين في مادة الاحياء وخمسة معلمين في مادة الجيولوجيا.

«الدفاع» تعقد

وأوضحت الوزارة في بيان صحفي أمس ، إن الاجتماع يهدف الى الإعداد والتحضير للمرحلة التنفيذية للتمرين الذي ستجرى فعالياته في البلاد بشهر مارس 2020 ، إلى جانب توحيد مفاهيم العمليات العسكرية المشتركة لرفع قدرة الاستجابة للمشاركين ، وتعزيز التعاون والتنسيق العسكري المشترك وتطويره.

أضافت أن التمرين يعتبر من سلسلة تمارين «حسم العقبان» التي بدأت في عام 2000 ، عندما استضافت مملكة البحرين التمرين الأول ، مشيرة إلى أن استضافة الكويت لهذا التمرين للمرة الثالثة على التوالي يعد مكسبا استراتيجيا.

«الصحة»: 79 ألف

جاء ذلك في كلمة القاها الرفاعي أمس خلال الاحتفال باليوم العالمي للمتبرعين بالدم ، تحت شعار «دم أمان للجميع» الذي يهدف إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى الدم المأمون ، وشكر المتبرعين على التبرع بدمائهم لإنقاذ الأرواح.

أضاف أن بنك الدم المركزي حصل على اعتراف عالمي لمختبرات الفحص الجيني لفصائل الدم لتصبح الكويت ثالث مركز يحصل على مثل هذه الاعتراف عالميا.

وأوضح أن بنك الدم المركزي يعتبر الوحيد عربيا الذي تم الاعتراف به بتطبيق أربعة معايير عالمية ، وهي «المختبرات المرجعية» و«نقل الدم» و«التبرع بالدم» و«المختبرات الجينية».

اقتياد البشير

والعمامة، اقتيد في سيارة تويوتا لاند كروزر إلى مكتب النيابة في العاصمة الخرطوم.

وأطاح الجيش بالبشير واعتقله في 11 أبريل ، بعد 16 أسبوعا من الاحتجاجات على حكمه الذي دام 30 عاما. وهو محتجز في سجن في خرطوم بحري في الجهة المقابلة من وسط العاصمة عبر النيل الأزرق.

السراج يطرح

الوطنية ورغم العدوان الغاشم علينا والذي سنستمر في دحره وتسخير كل الإمكانيات لإنهائه وهزيمته فإنني أقدم اليوم مبادرتنا السياسية للخروج من الأزمة الراهنة».

وأوضح السراج أن مبادرته تتلخص في عقد ملتقى ليبي بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة «ويمثل جميع القوى الوطنية من جميع المناطق».

وقال السراج في كلمته «يتم الاتفاق خلال هذا الملتقى على خارطة طريق للمرحلة القادمة وإقرار قاعدة دستورية مناسبة لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة قبل نهاية 2019».

وتابع «ندعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه المبادرة... وفتح تحقيق دولي في جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت خلال الاعتداء على العاصمة وغيرها من المدن الليبية».